المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

رصد إعلامي

حفل توقيع اتفاقية تعاون

بين

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

و

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الرباط 12 ماي 2026

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

بلاغ صحفي

احتضن مقر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في الرباط يوم الثلاثاء 12 ماي 2026، مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وتندرج هذه الاتفاقية في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.

وتعكس هذه الخطوة إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

والجدير بالذكر أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ستنظمان، يوم 25 يونيو 2026، لقاء موازيا حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الرشوة"، وذلك على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان التى ستنعقد فى جنيف ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026.

https://youtu.be/I5OSZMSFAVc?si=S1-Uwv0lRR3GxjQ1

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/05/12

https://www.youtube.com/watch?v=d7GJnDO995Q

اتفاقية بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة

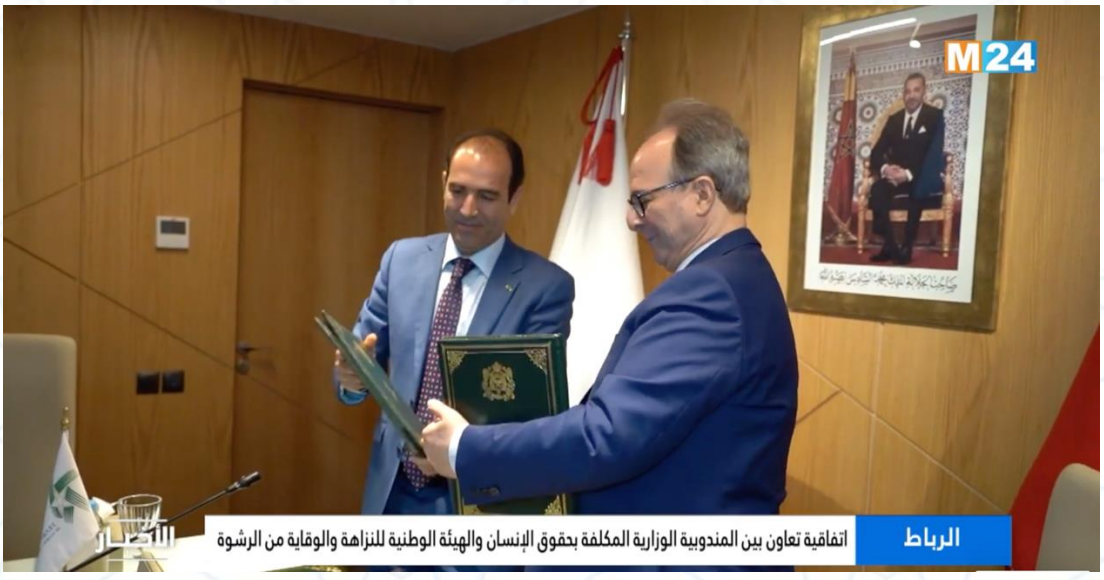

https://www.mapexpress.ma/ar/videos/اتفاقية-بين-المندوبية-الوزارية-المكل/

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الرباط – وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.

وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

https://www.facebook.com/100067624583368/posts/1300093002254840/?rdid=qipN07MzhgnMd2B5

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

https://ar.telquel.ma/لحماية-حقوق-الإنسان-ومكافحة-الفساد-ات/

لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.. اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة

وقعت كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يوم الثلاثاء 12 ماي 2026، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري، في كلمة بالمناسبة، أن توقيع الاتفاقية مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمثابة رسالة كبيرة في مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق استحضارا للمقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة والشفافية وحماية الحقوق والحريات وضرورة مكافحة الفساد كآفة خطيرة تحتاج تضافر الجهود لمواجهتها.

ومن منطلق أن مكافحة الفساد لا يمكن اختزالها في البعد القانوني أو الإداري الصرف، اعتبر المندوب الوزاري أن هذا الرهان إنساني وديمقراطي بالنظر إلى آثار الفساد على الحقوق الفعلية للمواطنين، مشيرا إلى أن الاتفاقية مع الهيئة المذكورة تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، كما تعكس أهمية التكامل في عمل مختلف المتدخلين في أفق تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وربطها بمكافحة الفساد.

https://madar21.com/426078.html

بلكوش وبنعليلو يوحدان الجهود ضد الفساد

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها اليوم الثلاثاء، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وبهذه المناسبة، قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري في كلمة بالمناسبة، أن توقيع الاتفاقية مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمثابة رسالة كبيرة في مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق استحضارا للمقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة والشفافية وحماية الحقوق والحريات وضرورة مكافحة الفساد كآفة خطيرة تحتاج تظافر الجهود لمواجهتها.

وعدّ المندوب الوزاري، من منطلق أن مكافحة الفساد لا يمكن اختزالها في البعد القانوني أو الإداري الصرف، أن هذا الرهان إنساني وديمقراطي بالنظر إلى آثار الفساد على الحقوق الفعلية للمواطنين، مشيرا إلى أن الاتفاقية مع الهيئة المذكورة تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، كما تعكس أهمية التكامل في عمل مختلف المتدخلين في أفق تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وربطها بمكافحة الفساد.

من جانبه، أكد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن الاتفاقية الموقعة "استراتيجية تتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية، وتعبر عن تحول مفاهيمي عميق يربط بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد ."وأثنى بنعليلو بالتعاون المؤسساتي والتكامل العملياتي مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، موضحا أن هذا التوقيع يعد بداية مسار مشترك بين الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية لما فيه مصلحة المواطن والوطن، ويجسد العمل المثمر والجهود المبذولة في بلادنا تفعيلا لدستور 2011 وانسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان .يشار إلى أن المندوبية الوزارية والهيئة الوطنية ستنظمان يوم 25 يونيو 2026 في جنيف ندوة موازية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" بمشاركة خبراء دوليين، وذلك على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في الفترة ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026.

https://ar.lesiteinfo.com/maroc/توقيع-اتفاقية-لتعزيز-الربط-بين-حماية-ح-html.1000830

توقيع اتفاقية لتعزيز الربط بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة

احتضن مقر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في الرباط اليوم الثلاثاء، مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وتندرج هذه الاتفاقية في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.

وتعكس هذه الخطوة إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

يشار إلى أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ستنظمان، يوم 25 يونيو 2026، لقاء موازيا حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الرشوة"، وذلك على هامش الدورة الـ 62 لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد في جنيف ما بين 15 يونيو و10 يوليوز.

https://anwarpress.com/716517/

اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وهيئة النزاهة لتعزيز الحكامة وحماية الحقوق الأساسية

احتضن مقر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في الرباط يوم الثلاثاء 12 ماي2026، مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة وتندرج هذه الاتفاقية في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية وتعكس هذه الخطوة إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات والجدير بالذكر أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ستنظمان، يوم 25 يونيو 2026، لقاء موازيا حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الرشوة"، وذلك على هامش الدورة ال62لمجلس حقوق الإنسان التي ستنعقد في جنيف ما بين 15 يونيو و10 يوليوز.

https://anfaspress.com/news/voir/171241-2026-05-12-03-21-09

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة لربط حماية الحقوق بمكافحة الفساد

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء 12 ماي 2026، اتفاقية تعاون استراتيجية تهدف إلى تعزيز الترابط بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، في خطوة تُعد رسالة قوية لبناء مجتمع يسوده الشفافية والحكامة الجيدة.

وأكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الاتفاقية "تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية الحقوق والوقاية من الفساد"، مشيرا إلى أن مكافحة الفساد ليست مجرد رهان قانوني أو إداري، بل إنساني وديمقراطي يمس الحقوق الفعلية للمواطنين، استنادا إلى المقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية .من جهته وصف محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة، الاتفاقية بأنها "تحول عميق في فهمنا الجماعي"، موضحا أن الفساد ينتج اللامساواة ويقوض الكرامة الإنسانية عندما يعيق الولوج إلى الصحة والتعليم والعدالة. وأضاف في كلمته: "الفساد ليس مجرد اختلال في التدبير، بل قضية حقوق إنسان بامتياز"، مشدداً على الانتقال من "توازي الاختصاصات إلى تكاملها" لإنتاج أثر مستدام على السياسات العمومية.

وتشمل الاتفاقية مجالات استراتيجية مثل تطوير المعرفة المشتركة حول أثر الفساد على الحقوق، إدماج المقاربة الحقوقية في استراتيجيات النزاهة، والتعاون في التكوين والدراسات، بالإضافة إلى التنسيق مع الآليات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقرارات مجلس حقوق الإنسان .كما أعلن الطرفان عن تنظيم ندوة موازية يوم 25 يونيو 2026 في جنيف حول "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، بمشاركة خبراء دوليين، على هامش الدورة 62 لمجلس حقوق الإنسان (15 يونيو - 10 يوليوز 2026). يُنظر إلى هذه الخطوة كتفعيل لدستور 2011 وانسجام مع الالتزامات الدولية للمملكة.

يأتي التوقيع في سياق مسار مغربي متقدم لبناء مؤسسات النزاهة والحقوق تحت القيادة الملكية، لمواجهة التحديات المركبة التي تتطلب تكاملا أكبر بين الفاعلين المؤسساتيين.

https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/بنعليلو-يدعو-إلى-ربط-سياسات-مكافحة-الفساد-بحماية-الحقوق-وتعزيز-نجاعة-التنمية

بنعليلو يدعو إلى ربط سياسات مكافحة الفساد بحماية الحقوق وتعزيز نجاعة التنمية

أكد محمد بنعليلو أن مكافحة الفساد لم تعد تقتصر على معالجة اختلالات التدبير أو سوء استعمال السلطة والموارد، بل أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة الاجتماعية، مشددا على أن الفساد يشكل اليوم أحد أبرز العوامل التي تعمق الفوارق الاجتماعية وتقوض مبدأ تكافؤ الفرص.

وجاءت تصريحات بنعليلو خلال توقيع اتفاقية تعاون بمقر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حيث اعتبر أن هذه الخطوة تمثل "لحظة مؤسساتية هامة" تعكس تحولا عميقا في فهم العلاقة بين الحكامة الجيدة وحماية الحقوق الأساسية.

وأوضح المسؤول ذاته أن التطورات التي عرفها الفكر الحقوقي والمؤسساتي الدولي أظهرت أن الفساد لم يعد يُنظر إليه فقط كإشكال إداري أو مالي، بل كقضية حقوقية تمس بشكل مباشر ولوج المواطنين إلى خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم والعدالة والسكن، وهو ما يؤدي إلى إنتاج اللامساواة والحد من التمتع الفعلي بالحقوق والحريات.

وأشار بنعليلو إلى أن هذا التوجه بات يحظى باعتراف دولي متزايد، سواء من خلال قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أصبحت تُقرأ بشكل متزايد من زاوية تأثير الفساد على التنمية والكرامة الإنسانية.
وأضاف أن اتفاقية التعاون الموقعة تنطلق من قناعة مؤسساتية مشتركة مفادها أن مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان لم يعودا مسارين منفصلين، بل مجالين متكاملين يلتقيان حول أهداف مشتركة تتمثل في تعزيز الكرامة الإنسانية وضمان المساواة وترسيخ دولة الحق والقانون..وأكد رئيس الهيئة أن الاتفاقية الجديدة لا تقتصر على الجانب الإداري أو التنسيقي، بل تؤسس لتعاون استراتيجي يشمل تطوير المعرفة

المرتبطة بتأثير الفساد على الحقوق الأساسية، وتعزيز إدماج المقاربة الحقوقية في استراتيجيات النزاهة والوقاية من الفساد، إلى جانب إدماج مبادئ الشفافية والحكامة في البرامج المرتبطة بحقوق الإنسان.
كما أبرز أن الاتفاقية تفتح مجالات جديدة للتعاون في التكوين والتحسيس وإعداد الدراسات والتقارير الموضوعاتية، فضلاً عن تعزيز التنسيق مع الآليات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وحماية الحقوق والحريات.

وفي سياق حديثه عن التجربة المغربية، أكد بنعليلو أن المملكة راكمت خلال السنوات الأخيرة مساراً مهماً في تعزيز المؤسسات الوطنية وترسيخ منظومة الحقوق والحريات والحكامة الجيدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، غير أن التحديات الحالية تفرض مزيداً من التكامل بين المؤسسات وتقائية السياسات العمومية لضمان فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية..

وشدد المتحدث على أن نجاح أي سياسة عمومية يبقى رهيناً بقدرتها على تحقيق الإنصاف والشفافية وصون كرامة المواطن، من خلال توفير بيئة عمومية عادلة تضمن الحقوق وتعزز الثقة في المؤسسات.

https://inews.ma/news/8342909

لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.. اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة –

وقعت كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم الثلاثاء 12 ماي 2026، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة. وأوضح محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري في كلمة بالمناسبة، أن توقيع الاتفاقية مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمثابة رسالة كبيرة في مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق استحضارا للمقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة والشفافية وحماية الحقوق والحريات وضرورة مكافحة الفساد كآفة خطيرة تحتاج تظافر الجهود لمواجهتها.

ومن منطلق أن مكافحة الفساد لا يمكن اختزالها في البعد القانوني أو الإداري الصرف، اعتبر المندوب الوزاري أن هذا الرهان إنساني وديمقراطي بالنظر إلى آثار الفساد على الحقوق الفعلية للمواطنين، مشيرا إلى أن الاتفاقية مع الهيئة المذكورة تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، كما تعكس أهمية التكامل في عمل مختلف المتدخلين في أفق تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وربطها بمكافحة الفساد.

من جانبه، وصف محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الاتفاقية الموقعة بالاستراتيجية تتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية، وتعبر عن تحول مفاهيمي عميق يربط بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد.

وأشاد بنعليلو بالتعاون المؤسساتي والتكامل العملياتي مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مبرزا أن هذا التوقيع يعد بداية مسار مشترك بين الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية لما فيه مصلحة المواطن والوطن، ويجسد العمل المثمر والجهود المبذولة في بلادنا تفعيلا لدستور 2011 وانسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
وفي هذا السياق، يشار إلى أن المندوبية الوزارية والهيئة الوطنية ستنظمان يوم 25 يونيو 2026 في جنيف ندوة موازية حول موضوع: "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد" بمشاركة خبراء دوليين، وذلك على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في الفترة ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026.

https://24saa.com/توقيع-اتفاقية-تعاون-بين-المندوبية-الو/

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وهيئة النزاهة لتعزيز مكافحة الفساد

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسساتوتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية..

وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

https://attasiaa.com/?p=111517

مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان بلكوش وبنعليلو يوقعان اتفاقية لتعزيز

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء، اتفاقية تعاون تهدف إلى تعزيز التكامل بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، في خطوة وُصفت بأنها تعكس تحولاً مؤسساتياً ومفاهيمياً في مقاربة مكافحة الرشوة بالمغرب.

وأكد محمد الحبيب بلكوش أن هذه الاتفاقية تمثل "رسالة قوية" في مسار بناء مجتمع قائم على الحقوق والحكامة والشفافية، مبرزاً أن مكافحة الفساد لا تقتصر على الجانب القانوني أو الإداري فقط، بل ترتبط أيضاً بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتعزيز المسار الديمقراطي.
وأوضح بلكوش أن الفساد يؤثر بشكل مباشر على الحقوق الفعلية للأفراد، معتبراً أن التنسيق بين المؤسستين يعكس قناعة مشتركة بضرورة الربط بين الوقاية من الفساد وحماية حقوق الإنسان، عبر تبادل الخبرات وتقوية القدرات المؤسساتية.

من جهته، شدد محمد بنعليلو على أن الاتفاقية تتجاوز الطابع الشكلي والتقني، وتمثل "تحولاً مفاهيمياً عميقاً" يربط بين محاربة الفساد وترسيخ حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن التعاون بين المؤسستين يندرج ضمن تفعيل مقتضيات دستور 2011 والالتزامات الدولية للمغرب، خاصة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
كما أعلن الطرفان عن تنظيم ندوة دولية يوم 25 يونيو 2026 بمدينة جنيف تحت عنوان "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، وذلك على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بمشاركة خبراء دوليين ومتخصصين في مجالات الحكامة والشفافية وحقوق الإنسان.

https://www.maroc24.com/224730-توقيع-اتفاقية-تعاون-بين-المندوبية-الوزارية-المكلفة-بحقوق-الإنسان-والهيئة-الوطنية-للنزاهة-والوقاية-من-الرشوة-ومحاربتها/

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات. وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية .وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

جريدة الكترونية على مدار الساعة

https://dpress.ma/الو-المندوبية-بين-تعاون-اتفاقية-توقيع/?amp=1

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.
وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.
وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

https://kifache.com/لترسيخ-الترابط-بين-حقوق-الإنسان-ومحار/

لترسيخ الترابط بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد.. توقيع اتفاقية بين المندوبية الوزارية و"هيئة النزاهة"

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يوم الثلاثاء (12 ماي)، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة، وذلك في إطار ترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية والوقاية من الفساد.

وأوضح المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، في كلمة بالمناسبة، أن توقيع هذه الاتفاقية يشكل "رسالة كبيرة" ضمن مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق، استحضارا للمقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة والشفافية وحماية الحقوق والحريات، وضرورة مكافحة الفساد باعتباره آفة خطيرة تتطلب تظافر الجهود لمواجهتها.

وأكد بلكوش أن مكافحة الفساد لا يمكن اختزالها في بعدها القانوني أو الإداري فقط، معتبرا أن هذا الورش يحمل رهانات إنسانية وديمقراطية بالنظر إلى تأثيرات الفساد على الحقوق الفعلية للمواطنين. وأضاف أن الاتفاقية تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، كما تعكس أهمية التكامل بين مختلف المتدخلين من أجل تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات ذات الصلة بحماية الحقوق وربطها بمكافحة الفساد.

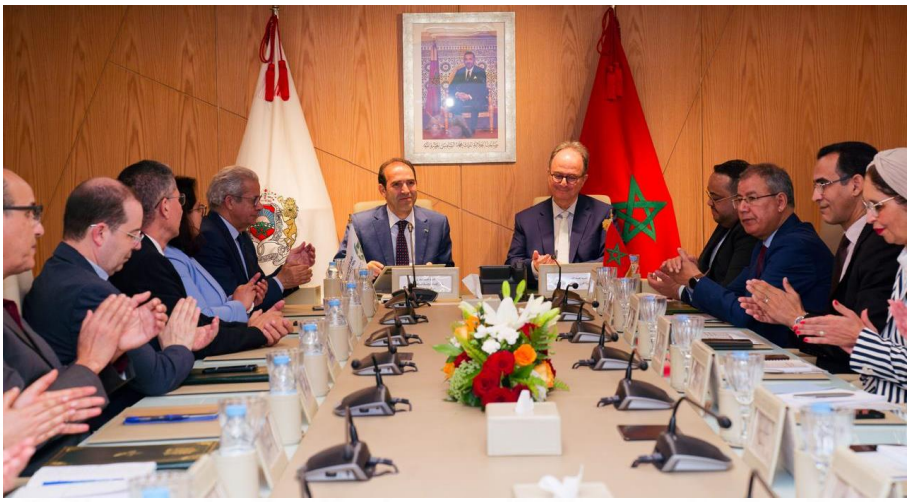

من جهته، وصف رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، الاتفاقية الموقعة بأنها "استراتيجية"، تتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية، وتعبر عن تحول مفاهيمي يربط بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد.

وأشاد بنعليلو بالتعاون المؤسساتي والتكامل العملياتي مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مبرزا أن هذا التوقيع يشكل بداية لمسار مشترك بين المؤسستين لما فيه مصلحة المواطن والوطن، كما يجسد الجهود المبذولة في المغرب لتفعيل دستور 2011 والالتزامات الدولية للمملكة، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، أعلنت المؤسستان تنظيم ندوة موازية يوم 25 يونيو 2026 بمدينة جنيف، حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، بمشاركة خبراء دوليين، وذلك على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، المرتقب عقدها ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026.

www.rissala24.ma
مدخل الخبر اليقين

https://rissala24.info/?p=226450

اتفاق مؤسساتي لتعزيز حقوق الإنسان ومحاربة الفساد

جرى بالرباط توقيع اتفاق تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يروم تعزيز التنسيق بين حماية حقوق الإنسان وترسيخ آليات مكافحة الفساد.

وتم توقيع هذا الاتفاق اليوم الثلاثاء، في إطار مقاربة مؤسساتية جديدة تسعى إلى ربط مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية بصون الحقوق والحريات الأساسية، وتعزيز التكامل بين الجهود الوطنية في المجالين.

ويروم هذا التعاون إرساء آليات مشتركة لتبادل الخبرات وتقوية القدرات بين المؤسستين، بما يضمن مقاربة أكثر شمولا لمعالجة قضايا الفساد باعتبارها مرتبطة بشكل وثيق بالحقوق الأساسية للمواطنين.

وفي هذا السياق، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن هذا الاتفاق يعكس إرادة مؤسساتية واضحة لتكريس دولة الحق والقانون، مشيرا إلى أن مكافحة الفساد لم تعد مسألة تقنية أو إدارية فقط، بل قضية حقوقية بامتياز لها أثر مباشر على حياة المواطنين.

وشدد على أن الدستور المغربي أرسى أسس الحكامة الجيدة وربطها بحماية الحقوق، ما يجعل التعاون بين المؤسستين خطوة طبيعية لتعزيز هذا التوجه.

من جانبه، اعتبر رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، أن هذا الاتفاق يشكل تحولا نوعيا في مقاربة العلاقة بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، مؤكدا أنه يكرس رؤية قائمة على التكامل بدل الفصل بين المجالين.

وأوضح أن هذه الشراكة تمثل انطلاقة لمسار مؤسساتي مشترك يهدف إلى تعزيز نجاعة السياسات العمومية، انسجاما مع دستور 2011 والالتزامات الدولية للمملكة، خصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي إطار التعاون الثنائي، يرتقب تنظيم ندوة موازية بجنيف يوم 25 يونيو، على هامش الدورة الـ62 لمجلس حقوق الإنسان، تحت عنوان "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، بمشاركة خبراء دوليين.

https://alaan.ma/?p=85270

توقيع اتفاقية تعاون بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.

وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

https://machahid.info/368047.html

اتفاقية بين مندوبية حقوق الإنسان وهيئة الوقاية من الرشوة

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء بالرباط، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه الاتفاقية تندرج في سياق تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، كما تنسجم مع الاختصاصات القانونية لكل من الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية، ومع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن الاتفاقية تهدف إلى إرساء إطار منظم للتعاون والتنسيق، بما يسمح بإدماج مقاربة حقوق الإنسان في سياسات الوقاية من الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في السياسات العمومية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تروم دعم سياسات عمومية أكثر انسجاما ومرتكزة على الحقوق، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون وترسيخ الثقة في المؤسسات.

وتشمل الاتفاقية مجالات التعاون وتبادل المعطيات والدراسات والخبرات حول تقاطع حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، وإعداد برامج تكوينية وتحسيسية مشتركة، وإنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية، وتتبع التوصيات الصادرة عن الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن تطوير أدوات ومنهجيات تساعد على رصد أثر الفساد على التمتع بالحقوق وقياسه على مستوى السياسات العمومية.

وخلص البلاغ إلى أن هذه الخطوة تعكس إرادة مشتركة بين الطرفين في أفق توحيد الجهود وتعزيز التكامل المؤسساتي، خدمة للمصلحة العامة، وترسيخا لثقافة النزاهة والحكامة المسؤولة، ودعما لحماية الحقوق والحريات الأساسية.

https://almindar.ma/archives/111006

اتفاقية تعاون لإبراز الترابط الاستراتيجي بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

عقدت كل من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم الثلاثاء 12 ماي 2026، اتفاقية تعاون تروم تعزيز العلاقة بين حماية حقوق الإنسان ومحاربة الرشوة. وأوضح السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري في كلمة بالمناسبة، أن توقيع الاتفاقية مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمثابة رسالة كبيرة في مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق استحضارا للمقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة والشفافية وحماية الحقوق والحريات وضرورة مكافحة الفساد كآفة خطيرة تحتاج تظافر الجهود لمواجهتها. ومن منطلق أن مكافحة الفساد لا يمكن اختزالها في البعد القانوني أو الإداري الصرف، اعتبر السيد المندوب الوزاري أن هذا الرهان إنساني وديمقراطي بالنظر إلى آثار الفساد على الحقوق الفعلية للمواطنين، مشيرا إلى أن الاتفاقية مع الهيئة المذكورة تجسد قناعة مشتركة بتلازم حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، كما تعكس أهمية التكامل في عمل مختلف المتدخلين في أفق تقاسم الخبرات وتعزيز القدرات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وربطها بمكافحة الفساد.

من جانبه، وصف السيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الاتفاقية الموقعة بالاستراتيجية تتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية، وتعبر عن تحول مفاهيمي عميق يربط بين حقوق الإنسان ومحاربة الفساد. وأشاد السيد بنعليلو بالتعاون المؤسساتي والتكامل العملياتي مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مبرزا أن هذا التوقيع يعد بداية مسار مشترك بين الهيئة الوطنية والمندوبية الوزارية لما فيه مصلحة المواطن والوطن، ويجسد العمل المثمر والجهود المبذولة في بلادنا تفعيلا لدستور 2011 وانسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يشار إلى أن المندوبية الوزارية والهيئة الوطنية ستنظمان يوم 25 يونيو 2026 في جنيف ندوة موازية حول موضوع: « حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد » بمشاركة خبراء دوليين، وذلك على هامش الدورة ال62 لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في الفترة ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026.

https://anbaetv.ma/1178788

توقيع اتفاقية جديدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اليوم الثلاثاء، اتفاقية تعاون تروم ترسيخ التكامل بين حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، بما يعزز مبادئ الحكامة والشفافية ويرسخ دولة الحقوق والمؤسسات.

وأكد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، خلال حفل التوقيع، أن هذه الاتفاقية تحمل دلالة قوية ضمن مشروع بناء مجتمع تسوده الحقوق والحريات، انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي كرست مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، مشددا على أن الفساد يشكل آفة خطيرة تستوجب تضافر جهود مختلف المؤسسات لمواجهته بفعالية. وأوضح بلكوش أن محاربة الفساد لا يمكن حصرها في الجانب القانوني أو الإداري فقط، بل تمثل رهانا إنسانيا وديمقراطيا بالنظر إلى انعكاساته المباشرة على الحقوق الأساسية للمواطنين، مبرزا أن هذه الاتفاقية تجسد قناعة مشتركة بأن حماية حقوق الإنسان والوقاية من الفساد مساران متلازمان، كما تعكس أهمية التنسيق المؤسساتي وتبادل الخبرات وتعزيز القدرات في هذا المجال. من جانبه، أبرز السيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن الاتفاقية تكتسي بعدا استراتيجيا يتجاوز الجوانب الشكلية والتقنية، وتعبر عن تحول مفاهيمي عميق يربط بين ترسيخ حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، مشيدا بمستوى التعاون المؤسساتي والتكامل العملي مع المندوبية الوزارية. وأكد بنعليلو، أن هذا التوقيع يشكل انطلاقة لمسار مشترك يخدم مصلحة المواطن والوطن، ويجسد الجهود الوطنية المبذولة في تفعيل دستور 2011، إلى جانب الوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان 2026. وفي السياق ذاته، تستعد المندوبية الوزارية والهيئة الوطنية لتنظيم ندوة موازية يوم 25 يونيو 2026 بمدينة حول موضوع "حماية حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الفساد"، بمشاركة خبراء دوليين، وذلك على هامش الدورة الثانية والستين لمجلس حقوق الإنسان، المرتقبة ما بين 15 يونيو و10 يوليوز 2026 .

Communiqué de presse

L'Instance Nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption a abrité le mardi 12 mai 2026 la cérémonie de signature de convention de coopération entre la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'instance nationale (INPPLC) visant à renforcer l'articulation entre la prévention de la corruption et la protection des droits de l'Homme.

Cette convention s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles relatives à la bonne gouvernance, à la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes, à la moralisation de la vie publique, ainsi qu'à la protection des droits et libertés fondamentaux. Elle s'inscrit également dans le prolongement des attributions légales respectives de l'Instance et de la Délégation interministérielle, ainsi que des engagements internationaux du Royaume du Maroc, notamment la Convention des Nations Unies contre la corruption et les instruments internationaux en matière de droits de l'Homme.

À travers cette convention, les deux institutions entendent mettre en place un cadre structuré de coopération et de coordination, permettant d'intégrer l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques de prévention de la corruption, et de renforcer les principes de probité, de transparence et de bonne gouvernance dans les politiques publiques liées aux droits de l'Homme. Elle vise également à soutenir l'élaboration de politiques publiques plus cohérentes et davantage ancrées dans une approche fondée sur les droits, contribuant ainsi au renforcement de l'État de droit et à la consolidation de la confiance dans les institutions.

Les domaines de coopération prévus portent notamment sur l'échange de données, d'études et d'expertises relatives aux interactions entre droits de l'Homme et prévention de la corruption, l'élaboration de programmes conjoints de formation et de sensibilisation, la réalisation d'études et de rapports thématiques, le suivi des recommandations issues des mécanismes nationaux et internationaux pertinents, ainsi que le développement d'outils et de méthodologies permettant d'identifier et de mesurer l'impact de la corruption sur la jouissance effective des droits au niveau des politiques publiques.

Cette convention traduit également une volonté commune de fédérer les efforts et de renforcer la complémentarité institutionnelle, au service de l'intérêt général, de l'ancrage d'une culture de probité et de gouvernance responsable, ainsi que de la protection des droits et libertés fondamentaux.

A signaler que la DIDH et l'INPPLC co-organisent un side event sous le thème : protection des droits de l'homme à travers la prévention de la corruption, et ce le 25 juin 2026 en marge de la 62^{e} session du conseil des droits de l'homme qui se tient du 15 juin au 10 juillet 2026 à Genève.

https://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/signature-dune-convention-/cooperation-didh-linpplc

Signature d'une convention de coopération entre la DIDH et l'INPPLC

Rabat

L'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC) et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) ont signé, mardi à Rabat, une convention de coopération visant à renforcer l'articulation entre la prévention de la corruption et la protection des droits de l'Homme.

Cet accord s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles relatives à la bonne gouvernance, à la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes, à la moralisation de la vie publique, ainsi qu'à la protection des droits et libertés fondamentaux, indique un communiqué conjoint de la DIDH et de l'INPPLC.
Elle s'inscrit également dans le prolongement des attributions légales respectives de l'Instance et de la Délégation interministérielle, ainsi que des engagements internationaux du Maroc, notamment la Convention des Nations Unies contre la corruption et les instruments internationaux en matière de droits de l'Homme.
À travers cette convention, les deux institutions entendent mettre en place un cadre structuré de coopération et de coordination, permettant d'intégrer l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques de prévention de la corruption, et de renforcer les principes de probité, de transparence et de bonne gouvernance dans les politiques publiques liées aux droits de l'Homme, souligne la même source.
Ce partenariat vise également à soutenir l'élaboration de politiques publiques plus cohérentes et davantage ancrées dans une approche fondée sur les droits, contribuant

ainsi au renforcement de l'État de droit et à la consolidation de la confiance dans les institutions.

Les domaines de coopération prévus portent particulièrement sur l'échange de données, d'études et d'expertises relatives aux interactions entre droits de l'Homme et prévention de la corruption, l'élaboration de programmes conjoints de formation et de sensibilisation, et la réalisation d'études et de rapports thématiques.

Ils concernent aussi le suivi des recommandations issues des mécanismes nationaux et internationaux pertinents, ainsi que le développement d'outils et de méthodologies permettant d'identifier et de mesurer l'impact de la corruption sur la jouissance effective des droits au niveau des politiques publiques.

Cette convention traduit également une volonté commune de fédérer les efforts et de renforcer la complémentarité institutionnelle, au service de l'intérêt général, de l'ancrage d'une culture de probité et de gouvernance responsable, ainsi que de la protection des droits et libertés fondamentaux, conclut le communiqué.

https://www.mapphoto.ma/ar/produit/rabat-signature-dune-convention-entre-linpplc-et-la-didh-1-2/

Rabat: Signature d'une convention entre l'INPPLC et la DIDH

Signature d'une convention entre l'INPPLC et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Cérémonie de signature d'une convention de coopération entre l'Instance Nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption (INPPLC) et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), visant à renforcer l'articulation entre la prévention de la corruption et la protection des droits de l'Homme. 12052026 – Rabat.

HESPRESS

https://fr.hespress.com/473183-la-didh-et-linpplc-veulent-renforcer-larticulation-entre-droits-humains-gouvernance-et-lutte-anticorruption.html

La DIDH et l'INPPLC veulent renforcer l'articulation entre droits humains, gouvernance et lutte anticorruption

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption ont signé, ce mardi à Rabat, une convention de coopération destinée à renforcer l'articulation entre protection des droits humains, gouvernance et prévention de la corruption. Les deux institutions entendent également porter cette approche sur la scène internationale lors de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies prévu à Genève en juin prochain.

La lutte contre la corruption ne peut plus être abordée uniquement sous l'angle administratif ou juridique. C'est le message qu'ont voulu mettre en avant, ce mardi 12 mai à Rabat, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC), à l'occasion de la signature d'une convention de coopération visant à rapprocher davantage les enjeux de gouvernance et de protection des droits fondamentaux.

À travers cet accord, les deux institutions souhaitent inscrire leur action dans une logique de complémentarité autour des principes consacrés par la Constitution de 2011, notamment la bonne gouvernance, la transparence, la protection des droits et libertés ainsi que la prévention de la corruption.

Intervenant lors de la cérémonie de signature, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a estimé que cette initiative constitue « un message fort » dans le cadre du chantier de construction d'une société fondée sur les droits. Il a souligné que la corruption représente une menace directe pour l'exercice effectif des droits des citoyens, appelant à une mobilisation collective face à ce qu'il a qualifié de « fléau grave ».

Selon lui, l'accord scellé avec l'INPPLC traduit une conviction commune autour du caractère indissociable entre protection des droits humains et prévention de la corruption. Il a également insisté sur l'importance du partage d'expériences et du renforcement des capacités entre les différents acteurs institutionnels concernés par ces questions.

De son côté, le président de l'INPPLC, Mohamed Benalilou, a considéré que cette convention dépasse les dimensions procédurales ou techniques pour refléter « une transformation conceptuelle profonde » dans l'approche de la lutte contre la corruption. Le responsable a salué la coopération engagée avec la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, estimant que cette démarche ouvre la voie à un travail conjoint au service « du citoyen et de la nation ». Il a également replacé cette initiative dans le cadre des engagements internationaux du Royaume, notamment ceux liés à la Convention des Nations unies contre la corruption et aux instruments internationaux relatifs aux droits humains.

Les deux institutions prévoient désormais de porter cette réflexion sur le terrain international. Elles organiseront, le 25 juin prochain à Genève, un événement parallèle consacré au thème « La protection des droits de l'Homme par la prévention de la corruption », avec la participation d'experts internationaux. Cette rencontre se tiendra en marge de la 62e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, programmée du 15 juin au 10 juillet 2026.

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

https://maroc-diplomatique.net/signature-dune-convention-de-cooperation-entre-la-didh-et-linpplc/

Signature d'une convention de coopération entre la DIDH et l'INPPLC

L'instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption (INPPLC) et la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) ont signé, mardi à Rabat, une convention de coopération visant à renforcer l'articulation entre la prévention de la corruption et la protection des droits de l'Homme.

Cet accord s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles relatives à la bonne gouvernance, à la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes, à la moralisation de la vie publique, ainsi qu'à la protection des droits et libertés fondamentaux, indique un communiqué conjoint de la DIDH et de l'INPPLC.
Elle s'inscrit également dans le prolongement des attributions légales respectives de l'Instance et de la Délégation interministérielle, ainsi que des engagements internationaux du Maroc, notamment la Convention des Nations Unies contre la corruption et les instruments internationaux en matière de droits de l'Homme.

À travers cette convention, les deux institutions entendent mettre en place un cadre structuré de coopération et de coordination, permettant d'intégrer l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques de prévention de la corruption, et de renforcer les principes de probité, de transparence et de bonne gouvernance dans les politiques publiques liées aux droits de l'Homme, souligne la même source.

Ce partenariat vise également à soutenir l'élaboration de politiques publiques plus cohérentes et davantage ancrées dans une approche fondée sur les droits, contribuant ainsi au renforcement de l'État de droit et à la consolidation de la confiance dans les institutions.

Les domaines de coopération prévus portent particulièrement sur l'échange de données, d'études et d'expertises relatives aux interactions entre droits de l'Homme et prévention de la corruption, l'élaboration de programmes conjoints de formation et de sensibilisation, et la réalisation d'études et de rapports thématiques.

Ils concernent aussi le suivi des recommandations issues des mécanismes nationaux et internationaux pertinents, ainsi que le développement d'outils et de méthodologies permettant d'identifier et de mesurer l'impact de la corruption sur la jouissance effective des droits au niveau des politiques publiques.

Cette convention traduit également une volonté commune de fédérer les efforts et de renforcer la complémentarité institutionnelle, au service de l'intérêt général, de l'ancrage d'une culture de probité et de gouvernance responsable, ainsi que de la protection des droits et libertés fondamentaux, conclut le communiqué.

https://www.lebrief.ma/la-didh-et-linpplc-scellent-un-partenariat-en-faveur-de-la-bonne-gouvernance-100151797/

La DIDH et l'INPPLC scellent un partenariat en faveur de la bonne gouvernance

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption ont signé, mardi à Rabat, une convention de coopération destinée à renforcer les liens entre la lutte contre la corruption et la protection des droits de l'Homme.
Selon un communiqué conjoint, cette convention s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la Constitution relatives à la bonne gouvernance, à la reddition des comptes, à la moralisation de la vie publique ainsi qu'à la préservation des droits et libertés fondamentaux.

L'accord s'appuie également sur les missions respectives des deux institutions, tout en tenant compte des engagements internationaux du Maroc, notamment ceux des Nations unies, à travers la Convention des Nations unies contre la corruption et les différents instruments internationaux relatifs aux droits humains.

Une coopération axée sur les droits de l'Homme
À travers ce partenariat, les deux institutions ambitionnent de mettre en place un mécanisme structuré de coordination et de coopération. L'objectif est d'intégrer davantage l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques de prévention de la corruption, tout en consolidant les principes de transparence, de probité et de bonne gouvernance dans les politiques publiques.

Cette initiative vise aussi à favoriser l'élaboration de politiques publiques plus cohérentes et davantage orientées vers la protection des droits, dans la perspective de renforcer l'État de droit et la confiance des citoyens dans les institutions.

Échange d'expertises et programmes conjoints

Les domaines de coopération prévus concernent notamment le partage de données, d'études et d'expertises portant sur les interactions entre corruption et droits de l'Homme. Les deux parties prévoient également de développer des programmes communs de formation et de sensibilisation, ainsi que des études et rapports thématiques.

Le partenariat portera aussi sur le suivi des recommandations issues des mécanismes nationaux et internationaux compétents, ainsi que sur la mise en place d'outils et de méthodologies permettant d'évaluer l'impact de la corruption sur l'exercice effectif des droits dans les politiques publiques.

À travers cette convention, la DIDH et l'INPPLC affichent leur volonté commune de renforcer la complémentarité institutionnelle et de mutualiser leurs efforts au service de l'intérêt général. Les deux institutions entendent ainsi promouvoir une culture de probité, de gouvernance responsable et de respect des droits et libertés fondamentaux.

INDUSTRIES.MA
LE MEILLEUR DE L'ÉCONOMIE MADE IN MOROCCO

https://industries.ma/la-didh-et-linpplc-scellent-un-partenariat-pour-renforcer-la-gouvernance-et-les-droits-humains/

La DIDH et l'INPPLC scellent un partenariat pour renforcer la gouvernance et les droits humains

La DIDH et l'INPPLC renforcent leur coopération pour promouvoir la transparence, la bonne gouvernance et la protection des droits de l'Homme au Maroc.

La Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption ont signé, mardi à Rabat, une convention de coopération destinée à consolider les synergies entre la prévention de la corruption et la protection des droits de l'Homme.

Selon un communiqué conjoint des deux institutions, cet accord s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles liées à la bonne gouvernance, à la reddition des comptes, à la moralisation de la vie publique ainsi qu'à la protection des droits et libertés fondamentaux.

Cette initiative s'appuie également sur les missions légales respectives de la DIDH et de l'INPPLC, tout en s'inscrivant dans le respect des engagements internationaux du Maroc, notamment la Convention des Nations Unies contre la corruption et les instruments internationaux relatifs aux droits humains.

À travers cette convention, les deux parties ambitionnent de mettre en place un cadre structuré de coopération et de coordination afin d'intégrer davantage l'approche fondée sur les droits de l'Homme dans les politiques de prévention de la corruption.

Le partenariat prévoit également le renforcement des principes de transparence, de probité et de bonne gouvernance dans les politiques publiques liées aux droits humains.

Les deux institutions entendent aussi contribuer à l'élaboration de politiques publiques plus cohérentes et davantage orientées vers une approche fondée sur les droits, dans le but de consolider l'État de droit et de renforcer la confiance des citoyens envers les institutions.

Les domaines de coopération couvriront notamment l'échange de données, d'études et d'expertises portant sur les liens entre corruption et droits de l'Homme, ainsi que la mise en œuvre de programmes conjoints de formation et de sensibilisation.

La convention prévoit également la réalisation d'études thématiques, le suivi des recommandations issues des mécanismes nationaux et internationaux concernés, ainsi que le développement d'outils permettant de mesurer l'impact de la corruption sur l'exercice effectif des droits fondamentaux dans les politiques publiques.

À travers cet accord, la DIDH et l'INPPLC affichent leur volonté commune de renforcer la complémentarité institutionnelle et de promouvoir une culture de gouvernance responsable au service de l'intérêt général.

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
رئيس الحكومة

Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INPPLC

Revue de presse

Cérémonie de signature de convention de coopération

entre

La délégation Interministérielle aux droits de l'homme

Et

L' Instance Nationale de la Probité,
de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption

Rabat 12 mai 2026